مقدمة:

لقد أنعم الله عز وجل على الإنسان بأن أمده بأرض بها جميع ما يحتاج إليه من نبات وحيوان و مياه ... وذلك كله وسط نسق كوني عظيم، فأدار كل شيء بميزان و قدره بمقدار يضمن التوازن والاستمرار، وفي ظل هذه الخيرات تطورت حضارة الإنسان عبر التاريخ بواسطة استغلال خيرات الأرض وثرواتها ما أتاح للجهد البشري بالتطور والرقي وسعيه للبحث عن التنمية و الرفاهية، إلا أن وتيرة استغلاله لهذه الموارد تزايدت وتصاعدت عبر الوقت إلى أن وصلت إلى أعلى درجاتها أثناء القرن العشرين، حيث فقدت قدرتها على التجدد التلقائي، وأخلت بالتوازن الطبيعي لشتى أصناف الحياة.

وقد نتج عن سوء تصرف الإنسان واعتداءه على البيئة عمدا أو بغير عمد أخطار كبيرة على مستقبلها، وأصبح التلوث أحد أخطر المشاكل البيئية التي وقف الإنسان عاجزا أمامها، فقد مس كل عناصر البيئة من ماء وهواء وغداء وتربة ، وتعاظم خطره مع تقدم الصناعة واستخدام الآلات والأدوات المتطورة، والأسلحة الحربية المدمرة خصوصا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما تخلل مناطق متعددة من أزمات وثورات وحروب وانقلابات... ، وقد كانت الدول الصناعية الكبرى السباقة إلى اكتشاف المشكلة ومخاطرها، والبحث عن الحلول المناسبة لها ، وذلك بوضع قوانين تنظم علاقة الإنسان مع وسطه وتنظم سلوكه.

ولا تعد المشاكل البيئية حكرا على الدول المصنعة فقط، وإنما أصبحت مشكلة الدول النامية التي تعاني من مشاكل تلوث البيئة، والاستعمال السيئ للمبيدات الزراعية وكذا التخلص من مياه الصرف الصحي وغيرها من النفايات السائلة في الأنهار والبحار، والتكدس العمراني في المدن الكبرى...، لذا كان لابد من الاهتمام بالبيئة بتدعيم الوعي، وكذلك بوضع القوانين التي تضمن حمايتها.

وقد كان المهتمون بالبيئة وإلى يوم غير بعيد يحاولون الإلمام بكل معطياتها ومفهومها، وكل العناصر المكونة لها، أو بالأحرى كل ما يمكن أن يدخل في إطار الاهتمام البيئي، وبالتالي المطالبة بحمايته من كل الأخطار المهددة له، ووضع القوانين التي تضمن هذه الحماية.

وقد فرض هذا الموضوع نفسه على الصعيد الدولي والداخلي، من خلال الإشارات التي أمدنا بها، والتي تدل على الآثار الكارثية التي أصبحت تعاني منها البيئة، نتيجة الاستغلال السيئ والعشوائي لعناصرها، وهو ما جعل من الضروري توقيع أقصى الجزاءات على مرتكبي هذه الأفعال.

المبحث الأول: مفهوم البيئة وأوجه التعدي على العناصر المكونة لها

إن البيئة أو الكون أو الطبيعة كلها من خلق بديع السماوات، والأرض شأنها شأن الإنسان الذي خلق لغاية محددة حيث قال تعالى: " ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار"، وإنما خلقه لعبادته ولتعمير الأرض، فهي مهده ولحده وهي معاشه ورزقه، وليله ونهاره، الأمر الذي يحتم الاهتمام بانتظام

بالبيئة، بكل ما تحتوي من أحياء وأشياء، وذلك عن طريق صونها من كل ما يضرها من تلوث طبيعي أو بشري.

وبالنظر لأن هذه البيئة تواجه تحديات جادة متمثلة بعبث البشرية واستهتارها بمواردها المحددة والمحدودة، وبالتالي فإن حمايتها أصبحت مطلبا عالميا ملحا وعاجلا وآن للمشرعين في كل البلدان، وبشتى التوجهات، والإيديولوجيات والأديان، والسياسات، والبلدان، أن يضعوا القواعد والإجراءات والعقوبات الكفيلة بمنع جميع أشكال العدوان على البيئة، وقمع كل من تسول له نفسه الاعتداء عليها.

المطلب الأول: مفهوم البيئـة

للبيئة عدة تعاريف نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر منها لها، لما لها من أهمية كبيرة فنجد التعريف اللغوي والاصطلاحي، ونجد تعريف القانون الوضعي، والتعريف الشرعي، ونجد التعريف الداخلي، والتعريف الدولي.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للبيئة

البيئة والمباءة والباءة هي المنزل. وقد يعني لغويا بالبيئة: الوسط والاكتناف والإحاطة. وهناك من ذهب إلى القول بأن البيئة لغة تعني: المنزلة والحالة.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبيئة

أما تعريف البيئة اصطلاحا، فقد وردت عدة تعاريف منها: حسبما عرفها مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم بأنها: " مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم، ويؤدون فيها أنشطتهم. "

وهناك من عرفها بأنها: " الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان ".

كما أن هناك أيضا من يعرفها بأنها: " مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة ".

وفي تعريف آخر نجد أن البيئة هي: " جملة الأشياء والظواهر المحيطة بالفرد والمؤثرة فيه وتحمل على مجالات كثيرة، فهناك البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفيزيقية والصحية والطبيعية ".

وكذلك البيئة هي: " المحيط أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان أو غيره من الكائنات والمخلوقات، ومنها من يستمد مقومات حياته وبقائه من غداء وكساء ومسكن واكتساب معارف وثقافات، فهي تشمل العناصر المكونة للبيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية المختلفة، والعناصر البشرية المكونة للبيئة

البشرية كالعمران والصناعة والزراعة والرعي والتعدين، وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها ويزاولها الإنسان في البيئة ".

كما كان الدور الكبير ليد الإنسان التي ساهمت في التأثير على البيئة، وبناء المنشآت والمباني والتي أصبحت جزء من البيئة، وأضافت بذلك تعريفا متغيرا لها.

وعموما فهي تشمل كل من البيئة الطبيعية، والمتمثلة في الماء والهواء والفضاء والتربة وما عليها أو ما بها من كائنات، وكذا البيئة الوضعية وتتمثل فيما يضعه الإنسان في البيئة الطبيعية من مرافق ومنشآت لإشباع حاجاته.

ومن خلال التعاريف المختلفة، يلاحظ صعوبة إمكانية إرساء تعريف دقيق وموحد للبيئة من الناحية الاصطلاحية وذلك حسب التخصص الذي ينظر منه للبيئة.

الفرع الثالث: التعريف الشرعي للبيئة

يتمتع الإسلام بنظرة أعمق وأوسع للبيئة، خلافا للتعريفات المتاحة لمفهوم البيئة والتي تتفق جميعا من حيث الإطار العام ولكن تختلف في الجزئيات، فتعامل الإسلام مع البيئة ينطلق من كونها ملكية عامة يجب المحافظة عليها حتى يستمر الوجود.

فقد قال الله تعالى: " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ".

ورغم أن كلمة بيئة لم يرد ذكرها في القرآن الكريم أو السنة النبوية، إلا أن مفهومها كل مكوناتها قد ورد ذكرها في آيات عديدة فبين الله عز وجل الدقة المتناهية التي خلقها عليها، فقال تعالى: "صنع الله الذي أتقن كل شيء "، وقوله أيضا: " إنا كل شيء خلقناه بقدر"، وقال عز وجل: " وكل شيء عنده بمقدار".

و عموما لقد كان الإسلام السباق إلى إدراك أهمية البيئة و الحفاظ عليها وعلى كل مكوناتها من أجل ضمان الحياة بشتى أشكالها ، و التي تعد ضمانا لاستمرار الجنس البشري ، فقد نظر إلى البيئة على أنها نظام متوازن يجري في شكل دورة حيوية رسمها الخالق بدقة متناهية ، تكفل استمرار الحياة وفق جملة من العمليات المتداخلة والمترابطة تسيطر عليها وتوجهها علاقات سببية محددة، وفيه تكون الأجزاء الحية وغير الحية بمثابة عوامل متفاعلة توجب حالة التوازن، فتداول الليل والنهار وتداول الفصول بالقدر المطلوب للحياة عليها، وتوازن الحرارة والبرودة فيها بالقدر المطلوب وتوازن توزيع عناصر الجو من الغازات كله، بهدف كفالة استمرار الحياة.

الفرع الرابع: تعريف القانون الوضعي للبيئة

بعد التطور العلمي والصناعي الذي ساد العالم في الآونة الأخيرة، وخاصة في أواخر القرن الماضي، أصبح للبيئة قيمة جديدة ضمن قيم المجتمع التي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها من كل فعل يشكل إضرارا

بها، ولهذا اتجهت معظم الدول إلى تأكيد هذه القيمة الجديدة في قوانينها، بل وحتى في دساتيرها، وكذلك في الإعلانات العالمية والدولية، فأصبح من الأهمية بمكان استعراض فكرة المفهوم القانوني للبيئة، من خلال تحديد هذا المفهوم في القانون الدولي، وكذلك في التشريع الداخلي.

أولا: تعريف البيئة في القانون الدولي:

لقد أقر المؤتمر الدولي للبيئة ستوكهولم 1972 التعريف التالي: " البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم ".

و نجد أن معظم الاتفاقيات الدولية و المؤتمرات التي انعقدت بشأن البيئة قد تبنت المفهوم الواسع للبيئة، وهو التردد الذي وقع فيه الفقه الدولي بشأن تحديد مفهوم دقيق للبيئة، مما فتح المجال إلى ظهور عدة مصطلحات متعلقة بالبيئة، لأن البيئة في المفاهيم الدولية تنصرف إلى المدينة بأكملها بمساكنها وشوارعها وأنهارها وآبارها وشواطئها، وتشمل أيضا: ما يتناوله الإنسان من طعام، وشراب، وما يلبسه من ملابس، بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية وغير ذلك، والبيئة الصحية وهي البيئة النظيفة الخالية من الجراثيم الناقلة للأمراض، ومن كل الملوثات المختلفة مهما كان مصدرها.

ثانيا: تعريف البيئة في القانون الداخلي:

أما بالنسبة للتعريف الداخلي فقد انعكس الاختلاف حول تعريف البيئة من الناحية الاصطلاحية والفنية على تعريفها من الناحية القانونية، ذلك أن المشرعين في محاولاتهم لتعريف البيئة انقسموا إلى اتجاهين:

_ الاتجاه الأول: يأخذ بالمفهوم الضيق للبيئة فيحصره في عناصر الطبيعة.

_الاتجاه الثاني: يأخذ بالمفهوم الواسع للبيئة فيجعلها شاملة للعناصر الطبيعية والإنسانية أي البيئة الطبيعية والحضرية.

وهناك من عرف البيئة بأنها: " الـوسط الذي يحي فيه الإنسان، والذي تنظم سلوكه ونشاطه في مجموعة من القواعد المجردة ذات الصبغة الفنية، على نحو يحفظ له حياته ويحمي صحته ".

أما بالنسبة للمشرع الجزائري، فيلاحظ أنه لم يعرف البيئة مباشرة، ولكنه أشار إلى مكوناتها وعناصرها التي تقع محلا للحماية المستوجبة بمقتضى قانون حماية البيئــة في إطار التنمية المستدامة، وذلك بالقول أنها: " تتكون من الموارد الطبيعية والحيوية، كالهواء، والجو، والماء، والأرض، وباطن الأرض، والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الثقافي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن، والمناظر، والمعالم الطبيعية ".

وقد عرفتها المادة الأولى (01) في فقرتها الأولى (01) من قانون البيئة المصري بأنها: " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية، وما يحتويه من مواد، وما يحيط بها من هواء وماء وتربة، وما يقيمه الإنسان من منشآت ".

كما عرفتها المادة الثانية (02) من قانون حماية البيئة الأردني بأنها: " هي المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من إنسان وحيوان ونبات، وكل ما يحيط به من هواء وماء وتربة، وما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات، والمنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان ".

المطلب الثاني: أوجه التعدي على العناصر المكونة للبيئة

لقد مرت الأرض بمرحلة كبيرة من النمو والتوسع، حيث أخذ الإنسان يستثمر في كل ما عليها، سواء في مجال النقل أو السكن أو الزراعة أو الصناعة بشتى أشكالها وغير ذلك من أوجه النمو الاقتصادي، فأخذ في استنزاف الموارد، والمواد الخام من الغابات، والتربة، والبحار، والممرات المائية.

كما ساهمت التكنولوجيات المتطورة في الاستنزاف السريع لهذه الخيرات، وظهرت بذلك أشكال من الأخطار الناتجة عن سوء التنظيم للاستهلاك، والاستغلال للموارد الطبيعية، والتلوث، والتصحر وغير ذلك، مما يضر بالبيئة وبكل عناصرها.

الفرع الأول: العناصر المكونة للبيئة

تندرج العناصر المكونة للبيئة ضمن مجموعتين أساسيتين من المكونات:

أولا: المجموعة الأولى:

العناصر الطبيعية المادية (البيئة الطبيعية)، وهي جميع العناصر التي تكون الأرض، وبذلك تعتبر ذلك التكوين الطبيعي لهذه الأخيرة، وما تحتويه في باطنها أو على سطحها من معادن وصخور، ومن مياه جوفية أو سطحية، وما ينمو فيها أو بواسطتها من حياة بشرية وحيوانية ونباتية، ومن الطبقات الغازية المسماة بالقشرة الفضائية التي تغلفها من أجل صيانتها وحمايتها، وجعلها قادرة على تجديد طاقاتها وحيويتها.

ثانيا: المجموعة الثانية:

العناصر الصناعية (البيئة المشيدة)، وهي تتكون من البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، وعلى ذلك يمكن النظر إلى البيئة المشيدة على أنها المنجزات التي بناها الإنسان، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، وتشمل العناصر المبنية، وبذلك فهي بيئة طبيعية تدخل فيها الإنسان وطوع بعض عناصرها ومصادرها لخدمته، فهي بالتالي نتيجة مجهوده، وتعبر عن مدى تفاعله مع الطبيعة.

وهناك من يرى البيئة انطلاقا من النظر لعناصرها، فيقسمها إلى:

1 _ البيئة البرية: وتشمل التربة والجبال، والمباني، والتراث الحضاري الإنساني والغطاء النباتي من محاصيل زراعية، وحدائق، وغابات، ومراعي، والأحياء البرية، بما فيها الحيوانات والطيور، ويأتي الإنسان في قمة هؤلاء الأحياء.

2 _ البيئة المائية: وتشمل البيئة البحرية للدولة بما فيها البحر الإقليمي، والمنطقة المجاورة، والمنطقة الاقتصادية، والجرف القاري، وأعالي البحار، كما تضم البيئة النهرية بفروعها، والأنهار والبحيرات.
3 _ البيئة الجوية: وتشمل الهواء، والغلاف الجوي، والفضاء الخارجي.

الفرع الثاني: سبل الهدم البيئي

تتنوع سبل الإضرار بالبيئة وتتعدد، على قدر التطور الحاصل على الصعيد البشري، ففي غمرة فرحة الإنسان بإنجازاته استيقظ على واقع أليم ألا وهو الأضرار الفادحة التي مست البيئة بكل مكوناتها، والتي أصبحت تهدد الحياة بشتى أشكالها على سطح الأرض، وأخطر أشكال التهديد نجد التلوث، إلا أنه ليس الخطر الوحيد فهناك التصحر، والتهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي وغير ذلك....

وبالتركيز على المقصود بالتلوث البيئي لغة، نجد أنه يعني: عدم النقاء واختلاط الشيء بغيره، بما يتنافر معه ويفسده، أو هو التلطخ، فيقال تلوث الطين بالتبن وتلوث ثيابه بالطين أي لطخها، وتلوث الماء أي كدره.

أما اصطلاحا فالتلوث البيئي يقصد به " إدخال الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمواد أو طاقة للفضاء، يمكنها أن تسبب خطرا على صحة الإنسان، أو تضر بالمصادر الحيوية أو الأنظمة البيئية أو تعطل الاستعمال الشرعي للبيئة ".

ويعرف أيضا بأنه: " مجموعة التغيرات غير المرغوبة التي تحيط بالإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، من شأنها التغيير في المكونات الطبيعية، والكيميائية، والبيولوجية للبيئة، مما يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة.

وبهذا يقصد بالتلوث البيئي أي تغيير، بالزيادة أو بالنقصان للعناصر المكونة للبيئة، والذي تنعكس آثاره الضارة على جميع الكائنات الحية، وهو ما يعكس العلاقة الوطيدة بين التلوث والبيئة، وبعبارة أخرى بين الضرر البيئي والتلوث.

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري، نجد أن المشرع الجزائري قد تطرق إلى تعريف التلوث البيئي، بموجب أحكام نص المادة الرابعة (04) في فقرتها التاسعة (09) من القانون رقم 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وقد حاول العلماء حصر الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي، ولكنهم لم يتمكنوا من ضبطها كلها، فقد كان للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي حدث نتيجة الثورة الصناعية أثرا كبيرا جدا في إحداث مشكلة التلوث البيئي، كما أدى إلى إحداث ضغوط هائلة على توازن النظام البيئي، ومن ثمة على الموارد الطبيعية وخصوصا الموارد غير المتجددة.

وهناك أيضا مشكل التصحر، ضف إلى ذلك مشكلة التزايد المستمر في عدد السكان، والأنشطة البشرية المختلفة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، وما ينتج عن ذلك من زيادة فرص التلوث والمخلفات

الناتجة عن هذه الأنشطة، كما كان للحروب وسباق الدول نحو التسلح دورا ملموسا نحو زيادة معدل التلوث...

ويوجد أيضا جملة من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي، والذي يعرف بأنه:" رصيد البيئة الطبيعية من الأنواع النباتية والحيوانية المرئية المتفاعلة مع بعضها البعض من ناحية، ومع العناصر غير الحية من غذاء وراحة نفسية ومعرفة وثقافة وابتكار."

ويبرز الخطر الذي يهدد التنوع البيولوجي مثلا من خلال: انقراض بعض الأنواع من النباتات والحيوانات، مما يؤدي إلى خسائر عديدة أهمها:

_ فقدان مصادر المعرفة العلمية وذلك أن معظم الابتكارات مستوحاة من العالم الحي.

_ خسارة مصادر معتبرة من الأدوية التي تنقد الكائن البشري من الأمراض والأوبئة.

وأمام هذا الوضع الخطير، يتعين الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة كإجراء عملية المسح لمعرفة الكائنات الحية وتحديد أماكن انتشارها، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء المحميات الطبيعية في مختلف المواقع، بغية الحفاظ على الأصناف المتواجدة، وكذلك إجراء دراسات معمقة للأماكن التي ستقام عليها المصانع والمنشآت مستقبلا.

وأخيرا يمكن القول إن الإنسان يعتبر هو المساهم الأول في خلل الطبيعة، فطموحه الدائم للتطور طيلة مائة عام ماضية ألحقت الضرر في التوازن الطبيعي لكوكب الأرض بشكل مذهل ثم استفاق ليجد نفسه محاط بالتلوث الإشعاعي، والكيميائي، والبيولوجي، والنفايات السامة والخطرة التي طالت الهواء، والماء، والتربة، والغذاء، وأصبحت نواحي الحياة مهددة، وازدادت الأمراض المستعصية في العالم، كمرض الإيدز والسرطان وجنون البقر والحمى القلاعية، وغيرها من الأمراض القاتلة الأخرى.